



لنتحد ضد الحاجة





لنتحد
ضد الحاجة





”
غاييتنا هي ترسيخ الفعل التضامني ثقافة وسلوكا جاعلين
مؤسسة محمد الخامس تنهض بدور الرافعة المحفزة لتدخل
كل الفاعلين الذين يشاطرونها نفس الاهداف ادراكا منا بأن
التمية الشاملة التي نتوخاها لبلادنا لن ترضينا ما لم تستفد
من ثمارها فئات واسعة من شعبنا العزيز.
ومن أجل تجسيد منظورنا للتنمية وسياستنا في مجال تقاسم
ثمارها فقد جعلنا المؤسسة تسلك نهجين: نهج اعادة توزيع
أرصدها من أجل تفعيل العمل الاجتماعي، ونهج الشراكة
لتحقيق برامج المؤسسة.”

صاحب الجلالة محمد السادس
رئيس مؤسسة محمد الخامس للتضامن
نوفمبر 2001



مؤسسة في خدمة المعوزين



التضامن، رافعة للتنمية الاجتماعية

التزام مؤسسة محمد الخامس للتضامن، بجانب المواطنين الأكثر حاجة، يجعلها تشتغل بمنطق المصلحة العامة، حيث تقوم بتجميع وتعبئة كل الذين يتقاسمون رؤية تصبو نحو مجتمع أكثر كرامة وقوة من مواطنين وفاعلين جمعيين ومؤسسات عمومية وقطاع خاص. ووضع المؤسسة الإنسان في صميم أعمالها يجعلها تساهم بثبات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدامجة.

مستفيدين من برامج التعليم والتنمية
المتكاملة في العالم القروي. مدلت وانفكو
2011 - 2012

أهداف المؤسسة

تحسين الظروف
العيشية لأضعف الضئات.

المساهمة في حماية المواطنين
في وضعية عوز وحاجة.

تعزيز تكافؤ الفرص في
التعليم والصحة والتكوين
والتوظيف والاستقلال المالي.

تقديم المساعدة الإنسانية
في حالات الطوارئ في المغرب
وعلى المستوى الدولي.

قيم المؤسسة

الأخلاق والشفافية

التعبئة

الكفاءة والصرامة

الابتكار

التضامن

لنتحد ضد الحاجة

بناء على توجه المؤسسة وبفضل كرم المغاربة، تنظم المؤسسة جهود التضامن الجماعي حول برامج محددة. وتهدف هذه البرامج، التي يتم صياغتها بطريقة منسقة مع الفاعلين الاجتماعيين والسلطات العمومية، إلى تحقيق المصلحة العامة وتوفير الحلول الفعالة والمستدامة لتحقيق إدماج اجتماعي واقتصادي أفضل للسكان الضعيفة.

من خلال اختيار الكفاح ضد الفقر، تعمل المؤسسة إلى جانب جميع المهمشين والمحناجين: الأطفال المتخلى عنهم والأيتام، والنساء في الظروف الصعبة، والأشخاص المسنين، والأشخاص في وضعية إعاقة والشباب المعوز. وتتدخل المؤسسة حيث تكون الحاجة أكثر إلحاحا، وحيث يكون التكفل ضعيفا وغير كاف. وتصبو المؤسسة، في سياق الدعم المتبادل والتكامل بين البرامج، إلى انتاج ظروف معيشية فضلى واسهام في التقدم الاجتماعي.

وللقيام بذلك، تضع المؤسسة رهن إشارة الساكنة المستهدفة وسائل للدعم و المواكبة الملائمة (أدوات خاصة، تكفل متعدد الأبعاد، آليات مبتكرة) الهدف منها تقوية قدرات الأفراد. وهكذا، تعمل المؤسسة على تشجيعهم على انجاز اندماجهم الاجتماعي والمهني، بحيث يجد كل واحد مكانته في المجتمع ويصبح كل فرد، بالتالي، فاعلا في التغيير.

ومن خلال البحث المستمر عن حلول جديدة وآليات عمل مبتكرة، صارت المؤسسة معياراً ونموذجاً للعمل الاجتماعي. ولا تنفك المؤسسة عن اعطاء القدوة وتمهيد الطريق أمام المبادرات الأخرى والفاعلين الآخرين المندرجين ضمن أهدافها وقيمها.

وسنولي عنايتنا كذلك إلى مشكلة

الفقر الذي يعانیه بعض أفراد شعبنا

وسنعمل بمعونة الله وتوفيقه على

التخفيف من حدته وثقله.”

صاحب الجلالة محمد السادس
رئيس مؤسسة محمد الخامس للتضامن
يوليوز 1999

مؤسسة مسنودة بإرادة ملكية

لقد ترأس صاحب الجلالة محمد السادس في 1998، وهو ما يزال وليا للعهد، لجنة الأخلاقيات التي أنشأت لتعطي دفعة جديدة للعمل الاجتماعي، الموجه لفائدة أفقر قطاعات الساكنة. وقد جمع جلالته آنذاك في تلك اللجنة بين العديد من الشخصيات، المنتمبة إلى مشارب متنوعة (مجتمع مدني، وسائل الإعلام، إدارات عامة، منعمون اقتصاديون ومزاولون للأنشطة الليبرالية)، وذلك في سياق تحديد أولويات التدخل، وضمان تتبع الإنجازات وتوفير الموارد بطريقة عقلانية وفعالة. وقد سمحت هذه المبادرة من إشاعة إشكالية الفقر والتعريف بأثاره المعقدة، وذلك بالموازاة مع تحسيس وتوعية الرأي العام.

من هذه التجربة كانت نشأة مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي أسسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 1999 وهي مؤسسة ذات المنفعة العامة (المرسوم رقم 21 ربيع الأول 1420 الموافق لـ 5 يوليوز 1999). وتعمل على المستوى الوطني لمحاربة الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، في إطار اتفاق اجتماعي مغربي يحشد الأفراد والقوى المجتمعية. ويستمد هذا الاتفاق جذوره من الثقافة المغربية المتمثلة في القيم الأساسية للتعاون والسخاء والتضامن.

وهكذا، أضحت المؤسسة همزة وصل وعنصر تحفيز وأداة لمضاعفة طاقات المجتمع المغربي في مجال التضامن والعمل الاجتماعي.

محطات دالة في تاريخ المؤسسة

2006



• المركز الوطني محمد السادس للمعاقين كمرجع وطني في مجال الإعاقة يفتح أبوابه.

2004



• تعبئة استثنائية جراء زلزال الحسيمة.

2003



الحصول على الصفة الاستشارية لدى ECOSOC*.

2002



• دعم البنيات المتخصصة في التكفل بالمعاقين.
• أول تدخل إنساني على الصعيد الدولي.

2001



• إطلاق مراكز تكوين موجهة للمكفوفين.
• تفعيل دور الطالبات، عدة لمكافحة الهدر المدرسي.
• تفعيل مراكز التكوين المهني للشباب.

2000



• التكفل بالأيتام والأشخاص المسنين على رأس الأولويات.
• أول برنامج طموح في مجال التنمية المستدامة في العالم القروي.

1999



• الإحداث الرسمي للمؤسسة: التضامن، أولوية وطنية.

1998



• تنظيم أول حملة وطنية للتضامن من طرف لجنة الأخلاقيات.

2018



• افتتاح أول مركز للتكوين في مهن التعليم الأولي.

2017



• افتتاح السوق التضامني: مشروع فريد من نوعه للنهوض بالتجارة العادلة.
• مركز الاستقبال النهاري لمرضى الزهايمر: سابقة على صعيد المغرب.

2016



• مركز المساعدة والإدماج عبر التشغيل لفائدة الشباب في وضعية إعاقة.
• تفعيل برنامج الإدماج عبر الأنشطة الاقتصادية.

2015



• المركز التضامني من أجل المفاوضات الصغرى.

2010



• إعطاء الانطلاقة لبرنامج رائد في مكافحة سلوكات الإدمان.

2009



• انجاز جيل جديد من بنيات التكوين والإدماج في مهن الصناعة التقليدية.

2008



• افتتاح أول دار للطفل المريض بالمركز الاستشفائي الجامعي بالرباط.

2007



• إعطاء الانطلاقة لمركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية.

التزام بصيغة الجمع من
أجل عمل اجتماعي فعال
ومستدام

توحيد الجهود • التدخل • الابتكار



العمل الجماعي من أجل إحداث التغيير

إن التنمية الشاملة والمستدامة التي انخرط فيها المغرب لا يمكن أن تقتصر على الفعل الوحيد للدولة. إن الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد أكثر عدلاً وأكثر شمولاً تحتاج، في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، إلى مشاركة منسقة للمجتمع المدني، وهو أحد الفاعلين الرئيسيين في التماسك الاجتماعي. باعتبارها رافعة للعمل الاجتماعي، تنظم المؤسسة تدخلها على أساس إشراك المتدخلين من القطاعين العام والخاص لإنجاز مشاريعها، كما تعمل على تجذير هذه المشاريع محلياً بصورة صلبة بفضل الاعتماد على الإمكانيات المحلية ومساهمة السكان المستهدفين. إن هذا الدمج للجهودات، كفيل لتطوير آليات متكاملة وفعالة ومستدامة.

الشراكة: مقارنة أساسية لضمان استدامة المشاريع

منذ تأسيسها، قادت المؤسسة رؤية جديدة للفعل الاجتماعي: فهي تعمل وفق نظرة تكاملية للعمل الاجتماعي، فتؤمن الإرادة الفردية ضمن نهج جماعي، وتأخذ بعين الاعتبار مساهمة الفاعلين (وهم كثيرون) الذين يمكن إشراكهم في التكفل بالمسائل الاجتماعية.

وهكذا تجمع المؤسسة بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات والقطاعات الوزارية والجمعيات والمحسنين الذين يتم تعبئتهم في تنفيذ الحلول المستخلصة. ويتيح تضافر الجهود هذا إلى فهم الأشكال وضبط الاحتياجات ذات الصلة، مما يفتح السبيل أمام قدرة أفضل على العمل الشامل، مع تقوية التأثيرات الناتجة عن تلك المشاريع.

ويكون هذا النهج أكثر فائدة في حالة المشاريع الهيكلية، حيث يتطلب الأمر مجموعة من الشركاء المنتظمين في نطاق جمعية لتدبير هذه المشاريع. وتتدخل المجموعة في التسيير، وخاصة من خلال الدعم المالي وتوفير الخبرة التقنية، أي في الأسس التي تضمن التنفيذ السليم واستدامة العمل. أما بالنسبة للمؤسسة، فإنها تتكلف بتصوير المشاريع وصياغتها، وتشرف على تنفيذ أشغال إنجازها، كما تسهر على مراقبتها وتتبعها.

إنها تعترف بمشاركتهم المساهمة في

الفضاء الرحب للعمل الاجتماعي

والتعاون مع عدد من الجمعيات من أجل

النهوض به لصالح الفئات الضعيفة

وإعطائه ديناميكية أكبر؟

صاحب الجلالة محمد السادس
رئيس مؤسسة محمد الخامس للتضامن
نوفمبر 2000

حملة تكوينية والمراقبة الموازية
لنائدة النسيج الجهوي بجهة الجنوب

تفويض المشاريع: مقارنة خاصة في التدبير المحلي.

التي تترجم إلى أهداف التي تصاغ بدورها في شكل مشاريع.

لقد أضحت الجمعيات بفضل التزامها المواطن امتداداً محلياً للمؤسسة، حيث فوضت لها تدبير مشاريعها. وبفعل هذه المقاربة أصبح بالإمكان الدفع بالمستفيدين إلى الانخراط القوي في آليات الدعم؛ الأمر الذي يضمن نجاح المشروع ويضج المجال أمام تبلور المبادرات المحلية المحمولة من طرف الساكنة.

أدى توسع مجال تدخل المؤسسة، على مستوى تدبير المشاريع، إلى اعتماد قواعد « تفويض تدبير المشاريع » واللجوء إلى الموارد المحلية، خاصة الجمعيات التي تملك في رصيدها خبرة مؤكدة في المجال الاجتماعي. وهكذا، جعلت المؤسسة من النسيج الجمعي حلقة وصل ميداني لا محيد عنه.

فبحكم قربها من الساكنة تستوعب الجمعيات جيداً الإشكاليات وتمتلك معرفة ملموسة بالواقع. وهي نتيجة ذلك، تشاركها المؤسسة في تقييم الحاجيات

10 برامج

جهوية في التكوين الجمعي

5 مراكز

جموعية تضامنية في ربوع المغرب

وتدعم المؤسسة كذلك أنشطة الفاعلين الجمعيويين (المنح المالية)، وتوفر لهم منصة وطنية موجهة إلى دعم وتعزيز القدرات والمهارات في ميدان إدارة المشاريع والحكامة.

وهكذا أنجزت العديد من برامج التكوين لفائدة الجمعيات المغربية سنوياً. وخلقنا فضاءات جماعية من أجل توفير أفضل الظروف للاجتماعات والتنشيط والتبادل.

لقد أدى مبدأ تفويض تدبير المشروع الذي اعتمده المؤسسة إلى توفير عدة للدعم والتنشيط، لازمة لتنشيط شراكة ملتزمة وفعالة مع الجمعيات.

وجدير بالذكر أن المؤسسة ما فتأت تنفذ عملاً جوهرياً لتعزيز أنشطة الجمعيات وتطوير فعالية تدخلاتها وتشجيع ثقافة الابتكار في المجال الاجتماعي.

ففي عام 2005، أطلقت المؤسسة المنتدى الجمعي للتضامن وهي شبكة جهوية ومحلية هدفها التنسيق والتفكير الجماعي وإنتاج الاستجابات الاجتماعية الجديدة.

الالتزام بخدمة الفئات المعوزة بكل نجاعة وفعالية

أمام تحديات محاربة الفقر بجميع أشكاله، التزمت المؤسسة بالتعبئة المستمرة من أجل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين المعوزين. وتسخر لذلك جميع الموارد المتوفرة، وتكثف عملها للاستجابة للحاجيات، وتحفز المشاركة من خلال تجسيد المشاريع الصالحة للمجتمع على أرض الواقع.

التدخل عبر شريحة واسعة من التدخلات

في إطار مقاربتها الرامية إلى خدمة الصالح العام، وجهت المؤسسة تدخلها لتغطية أكبر عدد ممكن من الحاجيات، ولا تستثني في هذا الصدد أي مجال ولا أية جهة من جهات البلاد ولا أية ساكنة تكون في حاجة إلى الدعم. وبالطبع لا تزعم المؤسسة تلبية جميع الحاجيات، ولكنها تتدخل في تكامل تام مع السياسات العمومية وباقي المبادرات، أينما كانت الحاجة غير مكفولة أو أنها مكفولة بصورة غير كافية.

تأتي برامج المؤسسة لتستجيب، على سبيل الأولوية، للمسائل الاجتماعية التي تعاني منها الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء والطفولة المبكرة والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة والشباب.

وعليه، تتدخل المؤسسة لتقديم الحلول الفورية: المساعدات الإنسانية والطبية، وتوفير المعدات الأساسية والدعم للفاعلين الجمعويين. كما تقوم بتطوير عدة برامج دامجية، سواء تلك المتعلقة بالولوج إلى الرعاية الاجتماعية أو إلى التشغيل أو إلى الدوائر الاقتصادية التضامنية. وتراعي هذه البرامج على نحو متزايد العوامل المتعددة الأبعاد، مما يفضي إلى إنتاج آليات متكاملة تكون أكثر فعالية. وتجزئ هذه البرامج على أمد طويل كي يستفيد منها أكبر عدد ممكن من الأفراد، ويستلهم منها باقي المتدخلين وهكذا تتضاعف مبادرات التضامن.

3 عوامل النجاح

الاستباق

- انخراط الفاعلين
- سلوك المستفيدين
- آليات الدعم وتقييمها

المواكبة

- مراقبة سير العمليات
- الدعم التقني والمالي
- تحديد الحاجيات المتصلة

التتبع

- تنشيط العلاقات مع الشركاء
- تكوين الجمعيات المكلفة بتدبير المشاريع



المساعدة الإنسانية خلال عملية البرد القارس، يناير 2018.

تمويل عمل المؤسسة

رغبة في إشراك المغاربة في العمل التضامني، أعطى جلالة الملك محمد السادس الأولوية لمساهمة المواطنين. اتخذ هذا الإشراف صبغة حدث ذي أهمية سامية في شكل حملة التضامن الوطني. تنظم هذه الحملة سنوياً منذ عام 1998 وتستخدم لجمع الموارد من خلال دعوة العموم إلى المساهمة بتبرعاتهم (طيلة الفترة المحددة للحملة). وتدعم الحصيلة بمساهمة أعضاء مجلس إدارة المؤسسة وكذا بمساهمة المانحين المخلصين (الفاعلون الاقتصاديون، والمؤسسات، والمحسون الوطنيون) الذين يشكلون لجنة الدعم الدائمة التي أنشئت في عام 2002. كما تتلقى المؤسسة أيضاً تبرعات عينية، في شكل مشاركة مباشرة في إنجاز المشاريع.

التدخل من أجل استدامة الأنشطة وفعاليتها

التدخل في نظر المؤسسة هو عمل يقتضي التشخيص، والإعداد الدقيق، والصياغة الرزينة والصارمة للمشروع، والمراقبة والتتبع. ويتطلب هذا التدخل الاشتغال على أبعاد متعددة وإشراك كل من الفاعلين والسكان في أن معاً. وتعتمد فعالية هذا النهج على التحليل، والتصور الجيد للخدمات التي سيتم تقديمها ونجاعة الحلول المقترحة. ويتم تكييف هذه الحلول وملاءمتها مع المشاكل المعبر عنها، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة ذات الصلة وكذلك البيئة المحلية. وهكذا تصير الحلول معبرة عن نفسها في مشروع مميز، بأبعاد متعددة: أسرية واجتماعية واقتصادية وبيئية. كما أنها تنصب على الجوانب العملية المتعلقة بالاستقبال، والنقل، والبنيات التحتية، والموارد البشرية المتوفرة أو المنتظرة، فضلاً عن توفر الشروط والجاهزية محلياً للتعاون.

وبهذا يخلق المشروع الظروف لنشأة دينامية فضلى تحول التضامن إلى عمل.

تشجيع بروز نماذج مبتكرة في خدمة الصالح العام

بحكم حضورها الميداني المباشر وتجاوبا مع حاجيات الفئات المستهدفة، تبادر المؤسسة إلى إطلاق حلول اجتماعية حاملة لعناصر من الجودة والابتكار. فسواء تعلق الأمر بالمواضيع و «التيمات» أو أساليب العمل أو المشاريع، فإنها غالبا ما تشكل مرجعيات للاستلهام بحسب مجالات التدخل.

تطوير تجارب نموذجية رائدة من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية

توجه المؤسسة عنايتها إلى ذلك الصنف من المشاكل الاجتماعية المهمشة أو تلك المتكفل بها بشكل غير كاف بسبب نقص الموارد، كما هو الحال بالنسبة لتعلم الأطفال بالبادية والاندماج الاقتصادي بالعالم القروي، أو في إطار القضايا ذات الصلة بالإعاقة. بوازع التضامن ومن منطلق الحاجة الى التدخل، جعلت المؤسسة من هذه القضايا موضوعات ذات أولوية في جدول تدخلاتها.

وهكذا قامت المؤسسة بتفعيل مختلف أشكال الدعم الفوري للسكان المستهدفين، كما عملت على دعم أنشطة الفاعلين الاجتماعيين بغرض تحفيز جهد المواطنين. لقد أدخلت المؤسسة على نحو خاص طرقا جديدة للتعامل مع هذه القضايا: فدور استقبال فتيان وفتيات المدارس في العالم القروي، والتكفل المندمج للأشخاص ذوي الإعاقة، وبرامج التكوين المهني المستحدثة، وعملية مرحبا لاستقبال المغاربة المقيمين في الخارج... ماهي في الواقع سوى بعض النماذج من المبادرات التي تميز نهج المؤسسة الاجتماعي. هذا النهج الذي يقوم على التضامن وتجريب الحلول الجديدة التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات غير المشبعة، والإمكانات المحلية، والبيئة واستدامة العمل.



السوق التضامني، نموذج جديد من الفضاء التجاري العام



التدخل في إطار مقارنة الابتكار الدائم

تسعى المؤسسة، استنادا على الخبرة التي راكمتها وبصورة استباقية إلى تقوية سلسلة التضامن وتحسين فعالية الخدمات المقدمة. وذلك عبر مساهرة الحاجيات المتجددة للفئات المستهدفة، وتوجيه جهودها نحو الدعامات الجديدة. وتتعزز مبادراتها مع توالي السنوات بفضل الأنشطة التكميلية أو عبر الانتقال إلى مستويات أخرى من التدخلات.

وتجسد مسألة الإعاقة بصورة واضحة طريقة التعامل ونهج المؤسسة وطريقة اشتغالها. بدأت المؤسسة بتقديم الدعم للفاعلين الجمعويين العاملين في مجال الإعاقة، ووفرت لهم المساعدة التقنية والتجهيزات الضرورية...ولكن تبين تدريجيا أن الإعاقة لا تنحصر على هذه الجوانب فقط. فإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة يمر عبر المواقبة الاجتماعية، علاوة على التكفل الطبي والتكوين.

وهكذا، وبالشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، قامت المؤسسة بإنجاز مراكز التكوين المهني المختلطة التي تستقبل الأشخاص

ذوي الإعاقات الحركية. وقد تطور هذا المشروع الرائد نحو تنفيذ برنامج متميز وفريد من نوعه ببناء المركز الوطني محمد السادس للمعاقين، وهو بنية دعم متعدد التخصصات (التعليم والصحة والرياضة والتكوين) الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية والذهنية سواء كانوا أطفالا أو بالغين.

وللإجابة على اشكالية إقصاء الأشخاص في وضعية إعاقة من سوق الشغل؛ بلوت المؤسسة مبادرة جديدة وجريئة للإدماج المهني للمعاقين تتمثل في انجاز مركز الأدماج والمساعدة عبر التشغيل، الذي يوفر إطار عمل ملائم للشباب من ذوي الإعاقة الذهنية الذين استفادوا من التكوين في المركز الوطني محمد السادس للمعاقين.

لقد ساعد هذا الشكل من أشكال الابتكار الاجتماعي على إطلاق ديناميكية حقيقية للعمل الاجتماعي، وذلك من خلال تعبئة السياسات العمومية وتكثيف التعاون داخل المجتمع المدني.

مجالات التدخل



تدخلات متعددة الأبعاد باستهداف فئات مختلفة

تستلزم مهمة محاربة الفقر تغطية مجال واسع للتدخل وتوفير الخدمات الأساسية. وهي بذلك تجد نفسها أمام تحد هائل وهي تواجه رهانات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في المغرب. وإذ تعمل المؤسسة وفق هذا الطموح، فإنها تصب تدخلاتها نحو جميع الميادين ذات الصلة بالصالح العام.



الصحة

ضمان الحق في الولوج إلى الرعاية الصحية الأساسية وتغطية الاحتياجات الخاصة.

يعتبر الحق في الولوج إلى الخدمات الصحية دعامة رئيسية لتوطيد المواطنة. وتعمل المؤسسة جاهدة على تقريب الرعاية الصحية إلى المواطنين من خلال تعزيز الخدمات والبنى التحتية الصحية القائمة وإنشاء بنى طبية-اجتماعية جديدة تلبي الاحتياجات الخاصة وتدمج مختلف التخصصات داخل بنى صحية تكون قريبة من المواطنين.

التعليم

مصاحبة أجيال المستقبل من خلال خلق الظروف المثلى للتعلم وولوج التمدرس.

تعمل المؤسسة على مكافحة الهدر المدرسي في المناطق الجبلية عن طريق تقريب الأطفال من البنيات المدرسية، وتروم تعميم تعليم أولي جيد كما تعمل على تحسين البيئة المدرسية في المناطق المحرومة.



التكوين والتشغيل

تثمين الرأسمال البشري الشاب.

تعمل المؤسسة على تفعيل عدة روافع من أجل الإدماج المهني للشباب المنحدر من العالم القروي والمناطق شبه الحضرية المحرومة؛ وذلك بالعمل على تمكينهم من التكوين المهني والتعلم الحريفي، وتحسين مستويات التأهيل وتشجيع التشغيل الذاتي.

محاربة الهشاشة

الحفاظ على كرامة المواطنين الأكثر ضعفاً وتقوية الروابط الاجتماعية.

تتدخل المؤسسة، بالتعاون مع الفاعلين الجمعويين لتلبية احتياجات التكفل الاجتماعي، ولتثمين وتعزيز رفاه المواطنين الضعفاء. ومن أجل ذلك، تعمل المؤسسة على الحد من العزلة الاجتماعية وتدعم المبادرات والمشاريع الموجهة نحو التمكين الذاتي للأشخاص الضعفاء.



الإعاقة

تعزيز الرعاية متعددة التخصصات وإدماج

الأشخاص ذوي الإعاقة

تشجع المؤسسة تكافؤ الفرص للأشخاص المعاقين. ولتحقيق ذلك تعمل المؤسسة على تطوير نماذج للتكفل الشامل والإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة؛ هذا بالإضافة إلى دعمها الدائم للفاعلين في مجال الإعاقة.

الإدماج الاقتصادي

خلق الظروف المثلى التي تثنم الاستقلالية المالية للمعوزين

تقوم المؤسسة بتطوير آليات الدعم المناسبة التي تستند على القدرة الخاصة لدى الساكنة المعوزة لتطوير استقلالها المالي وخلق ثروة محلية.



العمل الإنساني

دعم الساكنة الموجودة في ظروف صعبة وتقديم المساعدة الطبية

والاجتماعية التضامنية.

وفاء لقيمها الإنسانية واعتباراً لخبرتها، اكتسبت المؤسسة اعترافاً لدى الجميع عن قدرتها على التدخل في الظروف الطارئة والاستجابة للحالات التي تتطلب مساعدة إنسانية. وتقوم المؤسسة بالتعبئة بالاعتماد على التزام المواطنين وتوحيد الجهود الجماعية، لتقديم الدعم لتخفيف الغناء عن الرجال والنساء المحتاجين.

عمليات القرب والمساعدة التضامنية

وضعت هذه العمليات في الأصل في إطار التدخلات المحددة في الزمان والمكان. ولكن المؤسسة ادمجت ضمنها عمليات كبرى وواسعة النطاق، تخضع لبرمجة سنوية، وتتميز على صعيد التنفيذ بالعمل المشترك، القائم على تعبئة جميع الفاعلين المعنيين.

تشجيع التضامن مع الفئات المعوزة في رمضان

تعتبر عملية رمضان واحدة من أهم المبادرات التضامنية التي تنجزها المؤسسة. وتهدف إلى التخفيف على الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا بمناسبة شهر رمضان المعظم، شهر التأزر والسخاء. تقوم المؤسسة بالتعبئة المواطنة لتوفير الدعم الغذائي على نطاق واسع، في وقت تكون فيها الاحتياجات الغذائية أكبر والعبء المالي أشد بالنسبة للعائلات الفقيرة.

تستفيد 500.000 أسرة، منها 420.000 أسرة من المناطق القروية، من توزيع القفف الغذائية الحاوية على المنتجات الغذائية للاستهلاك خلال شهر رمضان.

عملية مرحبا



عدة إنسانية فريدة من نوعها لفائدة المغاربة

المقيمين في الخارج

تهدف عملية مرحبا إلى مصاحبة التدفق المتزايد للمغاربة المقيمين بالخارج خلال العبور السنوي الذي يتم في فترة الصيف. وتعتمد العملية على تعبئة الأطراف المتدخلة من مصالح وإدارات عامة وخاصة، الذين ينتظمون وفق منهجية للتدخل الجماعي، بتنسيق من المؤسسة. ومن 5 يونيو إلى 15 شتنبر من كل عام يتم تفعيل إجراءات الاستقبال وتقديم مختلف الخدمات الهادفة إلى تحسين شروط الاستقبال، وتسهيل عبور أفراد الجالية المقيمين بالخارج واسعاف الأشخاص في حالات ضعف.

وبوصفها الواجهة الرئيسية للعملية، تقوم المؤسسة بتهيئة 20 فضاء استقبال في مختلف نقاط العبور في المغرب وفي الخارج (إيطاليا وفرنسا وإسبانيا). وتوظف هذه الفضاءات كينيات للمساعدة الإنسانية عن قرب الدائمة (24/24 و7/7)؛ ويتم تديرها من قبل فرق من المساعدات الاجتماعيات وطواقم طبي من المتطوعين.

عملية مواجهة موجات البرد القارس



التخفيف عن الساكنة في المناطق المعزولة المتضررة من البرد.

بسبب تساقط كميات هامة للثلوج، ودرجات الحرارة المنخفضة، والرياح الجليدية، واستمرار هذه العوامل تنشأ الظروف المنتجة للهشاشة الاجتماعية والمخاطر الإنسانية. ويحكم البعد وصعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية، فإن المناطق الجبلية هي الأكثر تأثرا بالطقس البارد.

في كل فصل شتاء، تنجز المؤسسة برنامج «عملية مواجهة موجات البرد القارس»؛ وهو عبارة عن عدة للتدخل الانساني موجه لتخفيف آثار البرد.

وتقدم المؤسسة المساعدة الإنسانية في شكل رزمة من المواد الغذائية والأغطية، لكل عائلة منحدر من الدواوير البعيدة. كما تنظم كذلك، قوافل طبية لتقديم الإسعافات الأولية في حالات الطوارئ، وتقديم الأدوية وتنقل الأشخاص في الحالات الصعبة. وتنجز هذه التدخلات بالتعاون الوثيق مع وزارة الداخلية والسلطات المحلية والدرك الملكي.

المساهمة في تقريب الخدمات الصحية من

الفئات المعوزة

يهدف هذا البرنامج الذي تم تفعيله في عام 2003 إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية من خلال دعم الولوج إلى الرعاية الصحية وتحسين الخدمات الطبية للأشخاص المحتاجين. ويستهدف السكان المنحدرين من المناطق القروية والجبلية وكذلك المناطق شبه الحضرية التي تعاني من خصائص ونقص في العلاجات الصحية الأساسية.

تتوخى المقاربة المتبعة في هذا الإطار تقريب العلاجات الطبية الأساسية إلى السكان، وذلك بتقديم عرض طبي مجاني من الخدمات الطبية الأولية والعمليات الجراحية. وللقيام بذلك، تقوم المؤسسة بتوفير الوسائل اللوجستية والموارد البشرية الملائمة للتدخل المتنقل - من منطقة إلى أخرى- متعدد التخصصات (الاستشارات والعلاجات العامة والمتخصصة).

وتنفذ خدمات القرب الطبية بفضل الوحدات الطبية المتنقلة المتوفرة على أجهزة التشخيص ومختلف المواد الاستهلاكية (أدوية وأدوية) في شتى التخصصات. ولضمان استدامة هذه الخدمات، تعتمد المؤسسة على شركائها من الجمعيات الطبية، والمنشآت الإقليمية لوزارة الصحة والسلطات المحلية.

الحمالات الطبية



عملية رمضان للدعم الغذائي



الحكامة، الشفافية والتسيير المرن



الحكامة، الشفافية والتسيير المرن

الانخراط الشخصي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس واستعداده للعمل بفاعلية من أجل الأشخاص المعوزين، تشكل العمود الفقري لالتزام جميع أعضاء المؤسسة.

الحكامة الصادرة عن جلالة الملك محمد السادس

تسيير المؤسسة، وهي جمعية ذات المنفعة العامة، من قبل مجلس إداري يرأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس. يتكون المجلس الإداري من ٢١ عضواً، منحدرين من المجتمع المدني والتسيير الاقتصادي. ويؤدي أعضاء المجلس الإداري مهامهم على أساس تطوعي ويساهمون في تنفيذ الخطط الاستراتيجية. ويسهر عضو مكلف بمهمة في الديوان الملكي ومنسق المؤسسة، بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية للرئيس، ويصادق على الميزانيات وخطط العمل، ويشرف على مراقبة إدارة المؤسسة.

تتبنى على الشفافية في التسيير

والعقلانية المنهجية والمصادقية في إعداد المشاريع وإنجازها والتتبع الحثيث لاستمرارية وفعالية مردوديتها.

صاحب الجلالة محمد السادس
رئيس مؤسسة محمد الخامس للتضامن
نونبر 2000

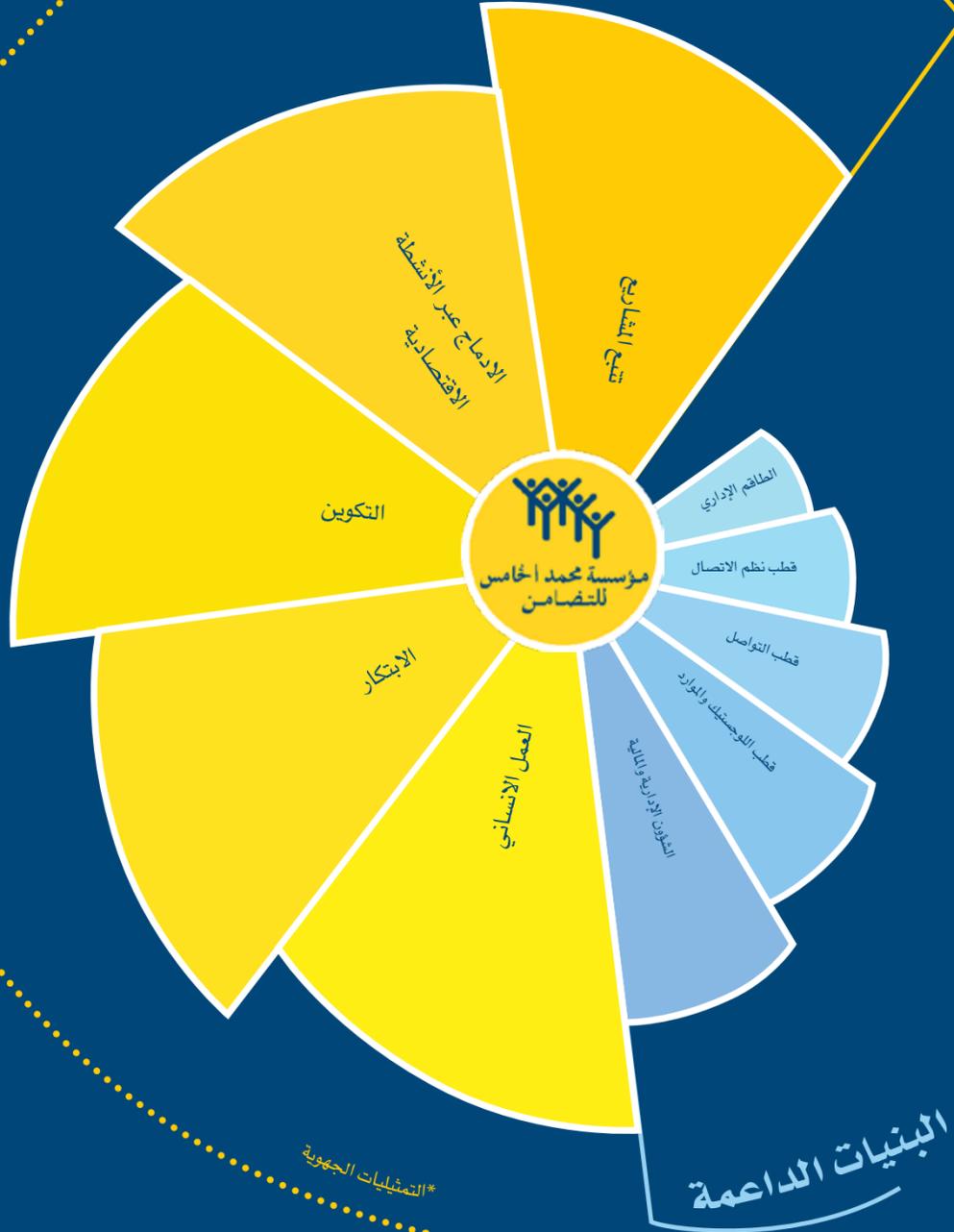
الأخلاق والشفافية

منذ نشأتها، قامت المؤسسة بتطبيق سياسة إدارية ومالية ومحاسبية مضبوطة بقواعد الشفافية الصارمة. وتضمن هذه القواعد مصادقية برامج عملها وفعاليتها مشاريعها. على هذا النحو، تراجع وتدقق حسابات المؤسسة من قبل هيئات مستقلة، وتقوم بنشرها بانتظام.

في كل عام، يتم إجراء التدقيق الخارجي لجميع أنشطة المؤسسة، ويعزز هذا العمل المنجز من طرف مكتب للرقابة والتدقيق المحاسباتي المستقل بنظام داخلي للمراقبة يتكفل بإنجازه المجلس الإداري.

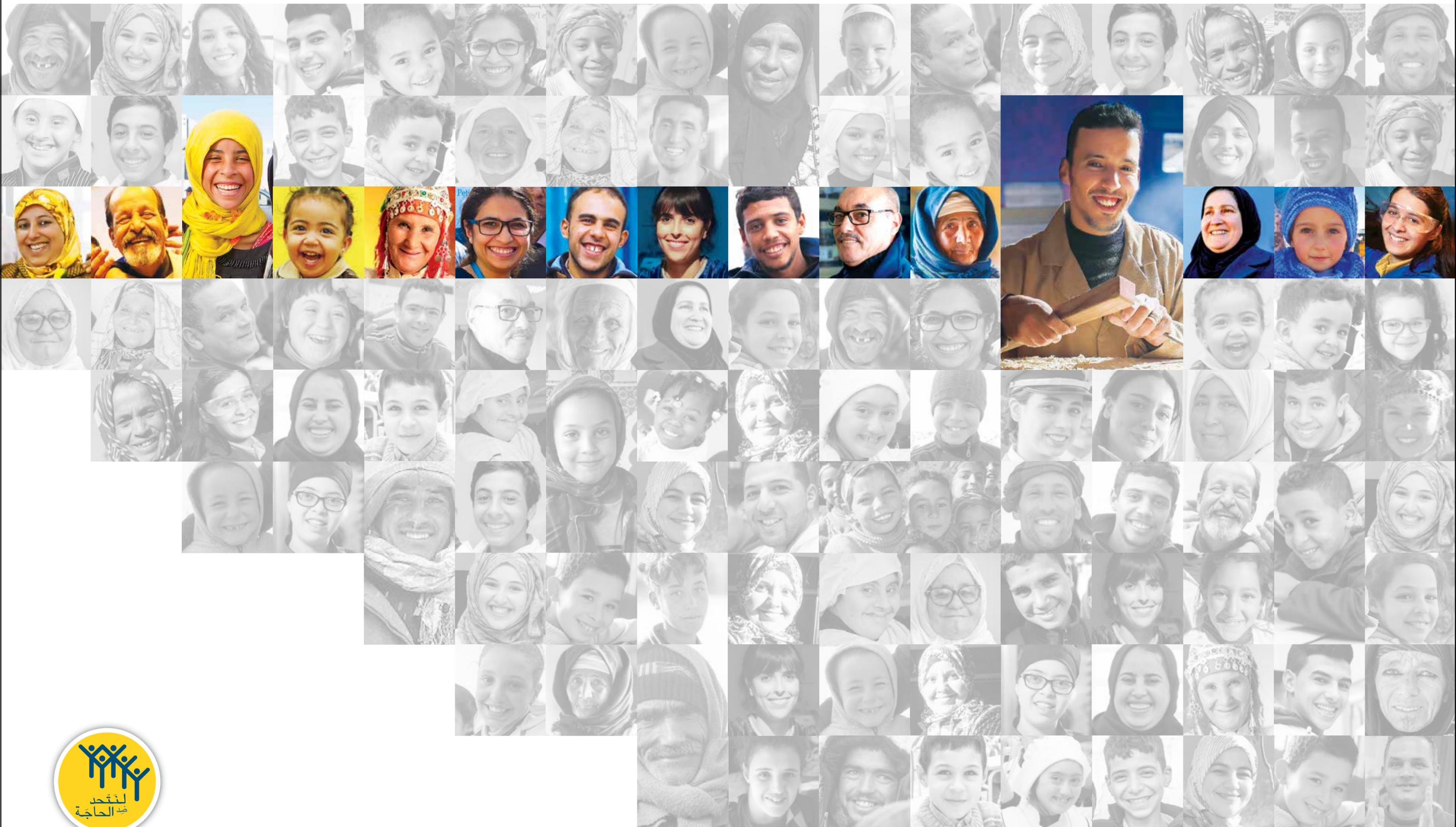
هناك إجراءات صارمة في التدبير والتوجيه يتم التقيد بها واتباعها بدقة لضمان إنجاز المشاريع بنجاح.

الأقطاب المهنية



أقطاب البنيات الداعمة

* التمثيليات الجهوية



للاتصال

للتواصل مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن

3، زنقة الريصاني - حسان

صندوق البريد 4253 - الرباط - المغرب

الهاتف /38 37 26 36 37 (0)5 212+

الفاكس 39 37 26 36 39 (0)5 212+

solidarite@fm5.ma

www.fm5.ma

